

أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي
المباشر

دراسة قياسية للمدة 2010-1995

(أنموذجي تونس والبحرين)

أم. د. جواد كاظم البكري

Abstract

The Index of Economic Freedom considered the most important economic indicators that affect the size and type of foreign direct investment (FDI), so many economic institutions has formed a set of criteria, later renamed indicators, which would provide information to investors to enter their money into economies without the other, according to the high points of these indicators, among the most important of these indicators is the Index of Economic Freedom, which consists of ten variables, and in turn distributes these variables on a variety of factors, and these variables are (trade policy, financial burden of government, government interference with the economy, monetary policy, capital flows and foreign investment policies, banking, prices and wages control, property rights, legislation, black market operations).

In this search , the researcher try to test the effect of variables of Economic Freedom on the investment climate in the two Arab states (Bahrain and Tunisia). The research found that the estimated regression equation of the State of Bahrain match with economic theory, which shows that there is a positive relationship between FDI flows and local concern in lifting components of the Index of Economic Freedom, all the signs are positive except freedom corruption (fc), and when you review the data, found that this indicator in the State of Bahrain began to decline during the years 2005-2010 , which indicates high rates of financial corruption slightly from previous years for the period mentioned .

As regards the State of Tunisia has matched estimate the regression equation with economic theory as well, which means that there is a positive relationship between FDI flows and local concern in the lifting of the components of the index of economic freedom , except government spending because it settled at the its level and other variables that settled in the first difference .

المستخلص

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على حجم ونوع الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا عمدت العديد من المؤسسات الاقتصادية على صياغة مجموعة من المعايير، سميت فيما بعد بالمؤشرات، التي من شأنها أن توفر المعلومات للمستثمرين للولوج بأموالهم إلى اقتصادات دون أخرى، على حسب ارتفاع نقاط تلك المؤشرات، ومن بين أهم هذه المؤشرات هو مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يتكون من عشرة متغيرات، وبدورها توزع هذه المتغيرات على مجموعة من العوامل، وهذه المتغيرات هي (السياسة التجارية، الأعباء المالية الحكومية، تدخل الحكومة بالاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق رأس المال وسياسات الاستثمار الأجنبي، العمل المصرفي، السيطرة على الأسعار والأجور، حقوق الملكية، التشريعات، عمليات السوق السوداء).

وفي هذا البحث، حاول الباحث اختبار أثر متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار في دولتين عربيتين (البحرين وتونس) وقد توصل البحث الى تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بدولة البحرين مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، فجاءت الإشارات جميعها موجبة باستثناء متغير التحرر من الفساد (fc)، وعند مراجعة البيانات وجدنا أن هذا المؤشر في دولة البحرين بدأ بالهبوط خلال الأعوام 2005-2010، ما يؤشر ارتفاع معدلات الفساد المالي قليلاً عن الأعوام السابقة للمدة المذكورة.

أما ما يخص دولة تونس فقد تطابق تقدير معادلة الانحدار الخاصة بها مع النظرية الاقتصادية أيضاً، أي أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، وقد تم استبعاد متغير الإنفاق الحكومي كونه استقر عند مستواه على العكس من المتغيرات الأخرى التي استقرت في الفرق الأول.

المبحث الأول منهجية البحث

مقدمة

لقد بدأ الترحيب بالاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من قبل البلدان النامية عموماً منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وكذا الاعتراف بفوائده المتعددة، مثل توفير التكنولوجيا ورأس المال والخبرات، وقد تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الاقتصادية ليشمل عدداً من المتغيرات، مثل حجم السوق، والتجارة والانفتاح ومناخ الاستثمار المحلي.

والواقع العملي يشير إلى أن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر نادراً ما تكون محايدة، بسبب انخفاض مستوى الشفافية أو تفضيل الشركات المملوكة محلياً، أو طبيعة القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، وتستند هذه السياسات على مجموعة من الحجج النظرية، سواء في الجانب المؤيد لولوج الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المحلية، أم الجانب الذي لا يؤيد ذلك.

لذا أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية إحدى الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري مثل Heritage Foundation الذي يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال، ومؤسسة الشؤون المالية التي تصدر المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة، ومؤسسة Political Risk Services.

هذه المؤسسات قامت بوضع مجموعة من المؤشرات التي تدل على مدى ملائمة المناخ السائد في دول العالم لدخول الاستثمارات الأجنبية، وقد أصبحت هذه المؤشرات، وما تحويها من عوامل فرعية، البوصلة التي تدل رؤوس الأموال على الأماكن المهيأة لاستقبالها، ومن بين أكثر المؤشرات شيوعاً وأهمية هو مؤشر الحرية الاقتصادية، لذا حاول هذا البحث تسليط الضوء على العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والمناخ الملائم للاستثمار في دول عربية مختارة، وهي (البحرين وتونس) مع محاولة الباحث دراسة حالة العراق ولكن حال دون ذلك عدم توفر البيانات الكافية حوله.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الاتي:

- التعرف بمفهوم مؤشر الحرية الاقتصادية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التعرف على أوزان العوامل العشر التي تشكل مؤشر الحرية الاقتصادية في التأثير على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- محاولة إيجاد علاقة رياضية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الحرية الاقتصادية في دول عربية مختارة وهي (البحرين وتونس).

فرضية البحث:

وجود علاقة طردية قوية بين مؤشر الحرية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مشكلة البحث

إن الدول العربية اليوم بحاجة ماسة إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي فيها، لما يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر من مزايا عديدة لاقتصادات تلك الدول من مثل خلق مزيد من فرص العمل، تقليص معدلات الفقر، استقدام التكنولوجيا الحديثة، ولكنه وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإن أغلب الدول العربية لاتزال حتى الوقت الحاضر من الدول الطاردة للاستثمار مقارنة بالعديد من الدول النامية.

فقد بلغت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة للدول العربية عام 2009 ما مقداره (86.289) مليار دولار بنسبة 7.7% من تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمية البالغة (1.5) ترليون دولار عام 2010 (World Investment Report. 2010:8) وهي نسبة ضئيلة اذا ما قورنت بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة للدول النامية والبالغة (468.349) مليار دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2011: 247)، فقد حصلت الدول العربية على 18% فقط من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية .

فما هي أهم السياسات التي يمكن أن تساعد على تنمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ؟

منهج البحث

لما كان هذا البحث هو بمثابة محاولة لتحديد طبيعة العلاقة وتصوير ووصف الوضع الراهن لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في

دول عربية مختارة وعلاقته بمؤشر الحرية الاقتصادية واتجاهاتها، فأن الباحث استخدم المنهج الوصفي مع التعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث بالأسلوب الكمي.

مصادر البيانات

إن أغلب البيانات التي تم جمعها عن متغيرات البحث كانت تخص مؤشر الحرية الاقتصادية، ولما كانت مؤسسة هيريتج (Heritage Foundation) هي الجهة المختصة بقياس مؤشر الحرية الاقتصادية، فقد اعتمد الباحث ببياناته الرقمية على المؤسسة المذكورة التي تعد المرجعية الرئيسة في إصدار التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية لبلدان العالم كافة.

هيكلية البحث

وبإزاء ذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، جاء الأول كمبحث منهجي، والثاني إطاراً مفاهيمياً لمؤشر الحرية الاقتصادية، والثالث مراجعة نظرية مختصرة لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الرابع فقد تم من خلاله قياس أثر العلاقة بين متغيري البحث (مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) لدول العينة.

المبحث الثاني

مؤشر الحرية الاقتصادية... اطار مفاهيمي

يصدر هذا المؤشر من قبل معهد التراث Heritage Foundation الذي تأسس في عام 1973، وهو مؤسسة أميركية بحثية تندرج ضمن مراكز الابحاث وتعمل في مجال اعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية، وتتمثل مهمتها في وضع وتعزيز السياسات العامة المحافظة على أساس مبادئ التجارة الحرة، والحرية الفردية، والقيم الأميركية التقليدية. رؤية هذه المؤسسة هي بناء مجتمع قائم على الحرية وتكافؤ الفرص والمجتمع المدني، جمهورها المستهدف هم أعضاء الكونغرس، واضعي السياسات في السلطة التنفيذية، وسائل الإعلام، المجتمعات الأكاديمية والسياسية، يحكمها مجلس أمناء مستقل، ومؤسسة التراث تعتمد على الدعم المالي الخاص للأفراد من الجمهور العام، والمؤسسات والشركات، للحصول على دخل لها، ولا تقبل أي أموال من الحكومة. وهي واحدة من أكبر منظمات الأبحاث الخاصة بالسياسة العامة في الولايات المتحدة الأميركية. تضم هذه المؤسسة مجموعة من المراكز البحثية وهي مركز الدراسات الآسيوية، مركز سيمون للدراسات السياسية، مركز تحليل البيانات، مركز دراسات السياسات الصحية، مركز التجارة الدولية والاقتصاد، مركز الدراسات القانونية والقضائية، مركز وسائل الإعلام والسياسة العامة، مركز الابتكار السياسي، مركز ديفوس للدين والمجتمع المدني، ومركز دراسات السياسة الداخلية، مركز دراسات السياسة الخارجية، معهد الدراسات الدولية، مركز مارغريت تاتشر من أجل الحرية، و معهد دراسات السياسة الاقتصادية⁽¹⁾.

(1). HERITAGE
1995:1

شرع معهد التراث منذ العام 1995 بإصدار تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي الذي يستخدم لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية، وكانت افتتاحية التقرير الأول عن مؤشر الحرية الاقتصادية لهذه المؤسسة، بعنوان (لماذا تقرير الحرية الاقتصادية) جاء فيه "عمدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتقديم مساعدات مالية كبيرة لسنوات طويلة لعدة بلدان نامية التي تعتمد اقتصاداتها على التنظيم، التي تحميها قيود التجارة، وخاضعة للدولة، وعلى الرغم من هذه المليارات من دولارات الولايات المتحدة كمساعدات تنمية، الا ان معظم هذه البلدان لا تزال فقيرة. والسبب بسيط: لم تفعل حكوماتهم شيئاً يذكر لتعزيز الحرية الاقتصادية⁽²⁾.

(2). Cummings,
2000: 8

وغطى المؤشر 156 دولة في العام 2001 من بينها 20 دولة عربية، ويستند المؤشر على 10 عوامل تشمل (السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريف الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفكرية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء. وتمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. وعند تطبيق مؤشر الحرية الاقتصادية في عام 2001 ظهر أن هناك 14 دولة تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تنصدرها هونج كونج وسنغافورة ونيوزلندا و57 دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبة كاملة و71 دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تنصدرها كوريا الشمالية والعراق -ويتضح تأثير الاعتبارات السياسية في هذا التصنيف - ولم تدخل أي دولة عربية في المجموعة الأولى ذات الحرية الاقتصادية الكاملة ، بعد أن كانت البحرين ضمن هذه المجموعة في العام 2000 وجاءت في المرتبة التاسعة، وفي العام 1999 وجاءت في المرتبة الثالثة، وتراجعت في العام 2001 إلى المرتبة (15) ودخلت ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية شبة الكاملة والتي دخلت فيها أيضاً (6) دول عربية هي على الترتيب (البحرين ، الإمارات، الأردن، الكويت، تونس، سلطنة عمان) كما دخلت (8) دول أخرى ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة هي على الترتيب (السعودية، المغرب، الجزائر، جيبوتي لبنان، موريتانيا، مصر، اليمن) والمتبقي (5) دول دخل ضمن مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية المنعدمة وهي على الترتيب (سوريا، ليبيا، العراق، السودان، الصومال)⁽¹⁾.

(1) الربيعي، 2005، 3.

أساساً فأن منهج التحليل المستخدم من قبل معهد هيريتج كان قائماً على تلخيص التقارير مع القليل من الاستهلال أو التمهيد أو تعليقات عامة، وهذه التعليقات والمناقشات كانت أساساً محدودة لإيجاز العلاجات بصدد العوامل الفردية التي يفترض أن تكون محددة للحرية الاقتصادية، في الوقت الذي صدر فيه تقرير عام 1999، فأن كتاب هذا التقرير كانوا قد قرروا تضمينه بعض العلاجات لأساليب نظرية أساسية، وربما كان السبب في ذلك هو استجابتهم لدراسات مماثلة حول الموضوع جرت تحت رعاية مؤسسات أخرى من مثل (معهد فريزر) the Fraser Institute، ومع ذلك لم يكن هناك تغير واضح في الإجراءات المتبعة في التوصل إلى تقديرات دقيقة بشأن مؤشر الحرية

الاقتصادية لأغلب بلدان العالم المدرجة في تقرير عام 1999، وقد أدخلت عدة تغييرات في تقرير عام 2000 ولكنها لم تكن تغييرات رئيسية، ولكن كتاب التقرير المذكور قرروا أنه من الضروري إعادة حساب قيم جداول مؤشرات الحرية الاقتصادية التي وضعت في التقارير السابقة، هذه القيم الجديدة ضمنت في تقرير 2000 جنباً إلى جنب مع أحدث النتائج، وكل عامل من هذه العوامل بدوره يمثّل مجموعة من المتغيرات يتراوح عددها ما بين (1-8) متغيرات، وفي النهاية فأن جدول مؤشر الحرية الاقتصادية هو داله كلية لخمس متغير، والملحق 1- يوضح كل هذه العوامل العشر ومتغيراتها الفرعية، ويصف الدرجات المعيارية التي تعطى لكل عامل ومتغيراتها الفرعية، وكل العوامل العشر تغطي من (1-5) علامات، فالعلامة (1) تعني ان البلد يتمتع بحرية اقتصادية عالية (Free)، والعلامة (5) تعني ان الحرية الاقتصادية في أسوأ حالاتها، وبعد ذلك يتم جمع هذه العلامات لكل بلد لحساب العلامات الكلية وتحديد مرتبة البلد ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، البلدان التي تصنف بأنها ذات حرية اقتصادية عالية (Free) تحصل على علامات نهائية بين (1.000) و (1.95)، والبلدان التي تحصل على (2.000) الى (2.95) هي بلدان ذات حرية اقتصادية على الاغلب (Mostly free)، والبلدان التي تحصل على (3.000) الى (3.95) تصنف من البلدان غير حرة في الغالب (Mostly unfree) والبلدان التي تحصل على (4.000) الى (4.95) تصنف كبلدان قمعية (Repressive)، فالبلدان التي تحصل على افضل ترتيب في مؤشر الحرية الاقتصادية يحكم عليها بأنها بلدان تمتلك مجموعة من السياسات التي تساعد على خلق بيئة ملائمة للحرية الاقتصادية، وكما يلاحظ في الملحق 1-، فأن كل العوامل العشر تعطى أوزان متساوية في تقدير جدول مؤشر الحرية الاقتصادية⁽¹⁾.

(1) Cummings,
2000:9

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر...مراجعة نظرية أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت النظرة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment في النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، حيث أصبح ينظر إليه على أنه يمكن أن يؤثر ليس فقط على مستوى الناتج للفرد وإنما في معدل نمو هذا الناتج وذلك بعدما كان النيوكلاسيك لا يعولون كثيراً على إمكانية أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل حيث أن ذلك مرهون بتناقص الغلة في رأس المال الإنتاجي وأنه يمكن أن يؤثر على مستوى الناتج دون التأثير على معدله. ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث أنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، السماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحث والتطوير. والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50 % من رأس المال أو يتركز 25 % فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع.

وحسب تعريف الأونكتاد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضى إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتهما، ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو

ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل تساوى أو تفوق 10 % من الاسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات⁽¹⁾.

هناك توافق عام في الأدبيات اقتصاديات التنمية أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا رئيساً في ديناميات النمو في البلدان المستفيدة، إذ تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يملأ، على الأقل، ثلاث فجوات للتنمية Development Gaps في البلدان النامية، الفجوة الأولى هي فجوة الاستثمار Investment Gap من خلال توفير رؤوس الأموال التي تشتد الحاجة إليها لأغراض الاستثمار المحلي، وثانياً، فجوة النقد الأجنبي Foreign Exchange Gap من خلال توفير العملات الأجنبية عن طريق الاستثمار أولاً، ومن ثم عائدات التصدير لاحقاً، وأخيراً، فجوة العائدات الضريبية Tax Revenue Gap عن طريق توليد ضريبة الإيرادات من خلال خلق أنشطة اقتصادية إضافية⁽²⁾.

ثانياً. النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية، توسع حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بالدرجة الأولى، وصاحب ذلك تطوراً سريعاً في التكنولوجيا ودخل خلاله الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق، ومثلت التغيرات السياسية والاقتصادية القوة الدافعة لتلك الأحداث والتي أدت إلى ظهور العولمة وظهور أجيال جديدة من التكنولوجيا المتطورة، ودخل الاستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة زادت أهميته في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي زاد من أهمية دراسته، ودفع بالكثير من الاقتصاديين والخبراء نحو تطوير نظرية علمية لشرح تلك الظاهرة، فكان أول من فتحوا الطريق للبحث الحديث حول ظاهرة الشركات العابرة للقارات والاستثمار الأجنبي المباشر كل من (ستيفن هايمر، شار كند لبرغر، وريموند فيرنون) في الولايات المتحدة الأمريكية و(جون دنينغ) في بريطانيا و(ميشالي) في فرنسا و(كوجيما) في اليابان⁽¹⁾.

(1) رفيق نزاري،
2008، 27.

وتركز دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الإجابة على التساؤل الجوهرى، والذي حاول الاقتصاديون الإجابة عليه منذ

الستينيات من القرن العشرين عقب انتشار الشركات العابرة للقارات ذات الأصل الأمريكي إلى أوروبا، وهو لماذا يفضل المستثمر الأجنبي أو الشركات العابرة للقارات الاستثمار في دولة ما دون غيرها؟ لقد قدمت في هذا الشأن العديد من النماذج والنظريات والمناهج، وعلى هذا الأساس نحاول تحليل الاتجاهات الفكرية لظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال عرض أهم النظريات التي تعتبر أكثر شيوعاً وذلك على النحو الآتي⁽²⁾:

أولاً: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاد، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار، واعتبر الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال، والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذا الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي.

قامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساساً بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها، وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال، وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة، إذ ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية، نظراً لندرة رؤوس الأموال فيها، ويعتبر أولين 1933 أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال.

ثانياً: نظريات عدم كمال السوق.

لقد اعتمدت العديد من الدراسات النظرية على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية، وتخضع لسوق احتكار القلة، والتي من شأنها أن تؤثر على سلوك الشركات وتدفعها إلى تدويل نشاطها، ويقر رواد هذا الاتجاه، كريموند فيرنون Raymond Vernon وستيفن هيمن Steven Haymen وشارل كيند لبرغر Kind Leberger أن قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج إنما يتوقف على مدى تمتعها بمميزات احتكارية تمكنها من المنافسة في البلد المضيف، وهذا ما

أكدته نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية تدويل عوامل الإنتاج، ونظرية عدم كمال سوق رأس المال، إلى جانب ذلك هناك عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، متمثلة في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات، وتقوم هذه النظريات على فرضية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وهذا ما أكدته شارل كيندر لبرغر عام 1969.

أ. نظرية الميزة الاحتكارية.

تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات العابرة للقارات تتمتع بقدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم، وتتجه للاستثمار في الخارج إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، وظهر هذا النموذج أولاً في تحليل ستيفن هايمر الذي اعتبر أن الدافع الأساسي والرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة تلك الشركات في السيطرة على السوق الخارجي، واعتبر أن الميزة الناتجة عن الابتكار هي العامل الأساس لقيام تلك الشركات باستغلالها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، تلك الميزات تمكن الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي، وتأخذ الميزات التنافسية عدة أشكال، فالشركات تقوم بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات وانخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري والضرابي أو المهارات العالية في التسويق والتي تمتلكها الشركات الأجنبية، وأوضح هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتماداً على مميزاتا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقاً لاستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزاً قوياً لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال أربعة أشكال من نقائص السوق تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتمثلت تلك النقائص في عدم كمال المنافسة في كل من سوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج واقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق والتحديات الحكومية.

ب. نظرية تدويل الإنتاج.

تؤكد هذه النظرية أنه من الأفضل بالنسبة للشركات إنشاء فروع كاملة بالخارج عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فالشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حماية ملكيتها الفكرية من أي تجاوز طالما كان ذلك بعيدا عن سيطرتها إلا بإنشاء فروع لها في الدولة المضيفة وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية، فقد أوضح رجمان Rugman 1981-1982 بأن عملية الإنتاج هي عملية جعل السوق الدولي محل سيطرة الشركة، وأن الشركات العابرة للقارات تعبر الحدود لاستغلال ميزاتها في صورة الحجم الكبير وحماية أسرارها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من أن تعطي تراخيص للاستخدام براءات الاختراع الخاصة بها، لأنه سيساء استخدامها.

ج. نظرية عدم كمال سوق رأس المال.

وفقا ل ألبير Alber فإن الشركات العابرة للقارات في الدول ذات العملة القوية، تكون ذات ميزة وتشجع الاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة، وأوضح أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر، فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات التي تعمل في الدول المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر أقل من أسواق رأس المال الدولية، وهذا ما حصل عندما يكون الدولار قويا، فهذا المنهج القائم على سعر الفائدة كان له تأثيره على تفسير الاستثمارات الأمريكية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فاستفادت الشركات الأمريكية من الحصول على ميزات سعر الفائدة دون الشركات التابعة لجنسيات أخرى العاملة بالدول المضيفة وكذا الشركات الألمانية واليابانية والسويسرية خلال الثمانينيات عندما كانت عملات تلك الدول قوية.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج .

لقد كان لعلماء الاقتصاد الفضل الكبير في تقديم وتطوير هذه النظرية وذلك خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ظهر تصوران، يتضمن أولهما ثلاث مراحل هي المنتج الجديد، المنتج النامي، المنتج الناضج، أما التصور الثاني فقد قدمه ريموند فيرنون Raymond Vernon من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966، وكانت نقطة الانطلاق لفيرنون ليست الشركة ككل، ولكنه المنتج⁽¹⁾، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) وتعتمد

(1) Grazia letto-
Gillies, 2011:3

هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم.

رابعاً: نظرية الموقع.

تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيضة حيث تركز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيضة نظراً لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته. وهذا ما أكدته جون دنينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الإنتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، إذ أن العوامل الموقعية تؤثر على قرارات الشركات العابرة للقارات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيضة، وكذلك الاختيار بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيضة، ومن بين هذه العوامل، العوامل التسويقية، العوامل ذات الصلة بالتكاليف، عوامل الإجراءات الحمائية، والعوامل المرتبطة بالبيئة.

خامساً: نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية.

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى الاقتصاديين كوجيما Kojima وأوزاوا Osawa إذ حاولا تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية، المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية، تختلف على نظيرتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وطوروا نموذجاً يمزج بين الأدوات الكلية المتمثلة في السياسات التجارية والصناعية للحكومة والأدوات الجزئية كالأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. واعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ سنة 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توحى بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

سادساً: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي.

لقد طور جون دنينغ J.Dunning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

- نظرية المنظمات الصناعية.
- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.
- ونظرية الموقع.

فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية.

ووفقا للنظرية الانتقائية يمكن تلخيص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار في عوامل جذب وعوامل دفع، هذه الأخيرة هي التي تجعل من سوق دولة الأم سوقا أقل جاذبية كزيادة الضرائب، ومختلف القيود التي تفرضها الدولة والتي تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: قياس اثر مؤشر الحرية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر

المرحلة الأولى: تحديد العلاقة وفق النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث.

المرحلة الثانية: صياغة النموذج رياضياً.

كيفية صياغة النموذج:

الرسم البياني للمعادلة

إضافة المتغير العشوائي

المرحلة الثالثة: جمع البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج.

المرحلة الرابعة: اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

تتسم معظم السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، إذ يؤدي وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية إلى عدم استقلال متوسط وتباين المتغير عن الزمن، ويؤدي إجراء علاقة انحدار

على سلاسل الزمنية تحتوي فعلاً على جذر الوحدة في النماذج القياسية إلى وجود ارتباط زائفٍ بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، لذلك يتم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية عبر الزمن باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع ADF.

ويمكن أن نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة اعتماداً على الرسم البياني للمشاهدات وكذلك إذا

كان لها وسط حسابي وتباين ثابت خالية من التأثيرات يقال أنها مستقرة عند تحقيق الشروط الآتية:

1. ثبات الوسط الحسابي $E(X_t) = u$
2. ثبات قيمة التباين $Var(X_t) = \sigma^2$
3. امتلاك السلسلتين Y_t و Y_{t+k} ارتباط وتباين معتمد على الإزاحة.

المرحلة الخامسة: تقدير النموذج.

المرحلة السادسة: اختبار النموذج.

اختبار t

اختبار F

اختبار R^2 و R^2 المعدلة

اختبار $D.W$

متغيرات البحث:

– معدل التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – The rate of change in FDI

– حرية ممارسة الأعمال – The free exercise of business (FB)

- التحرر من الفساد (FC) Freedom from corruption
- حرية التجارة (TF) Trade Freedom
- الحرية المالية التي توفرها الحكومة Financial freedom offered by the government (FFG)
- الإنفاق الحكومي (GE) Government expenditure
- الحرية النقدية (MF) Monetary freedom
- حرية الاستثمار (IF) Investment Freedom
- الحرية المالية في النشاط الخاص Financial freedom in private activity (FFP)
- حقوق الملكية (PR) Property Rights

دولتي العينة:

أولا. البحرين

اختبار الاستقرار للمتغيرات المستقلة

اثبت اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار (ديكي - فولر) الموسع، عن طريق برنامج (Eviwes) خلو النموذج الخاص بدولة البحرين من جذر الوحدة، أي أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة (في الفرق الأول) عدا متغير الإنفاق الحكومي فهو مستقر عند مستواه، لذا تم استبعاده من النموذج.

وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل، والجدول الاتي يوضح نتائج اختبارات الاستقرارية للسلسلة المذكورة:

المتغير	عند مستوى (0)			الفرق الأول (1)		
	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة
معدل التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	1.988543	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	4.223144	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة
التحرر من الفساد (FC)	0.657841	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	4.437582	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة
حقوق الملكية (PR)	-2.201046	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	3.321846	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة
الحرية المالية في	-2.013046	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	3.372526	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة

النشاط الخاص (FFP)							
حرية الاستثمار (FI)	حرية الاستثمار (FI)	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	3.635150-	غير مستقرة	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	-2.139177	5%
الحرية النقدية (MF)	الحرية النقدية (MF)	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	2.750015-	غير مستقرة	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	-0.739667	10%
الإنفاق الحكومي (GE)	الإنفاق الحكومي (GE)	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)		مستقرة	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	3.315682-	
الحرية المالية التي توفرها الحكومة (FFG)	الحرية المالية التي توفرها الحكومة (FFG)	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	4.024276-	غير مستقرة	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	-2.091751	5%
حرية التجارة (FT)	حرية التجارة (FT)	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	3.372526-	غير مستقرة	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	-2.01046	5%
حرية ممارسة الأعمال (FB)	حرية ممارسة الأعمال (FB)	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	3.663917-	غير مستقرة	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	-1.768180	5%

تقدير النموذج:

بعد تقدير معادلة الانحدار وفق طريقة (OLS) باعتماد الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة وجدنا أن أفضل النتائج والتي تتطابق وفرضيات النظرية الاقتصادية هي تقدير البيانات بعد اخذ لوغاريتم الطرفين (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) وكانت معادلة الانحدار هي:

$$FDI = - 108992 + 4099 \text{ LOG FB} + 886 \text{ LOG FFG} + 3863 \text{ LOG MF} + 4441 \text{ LOG FI} + 450 \text{ LOG FFP} + 51 \text{ LOG PR} - 4406 \text{ LOG FC} + 2304 \text{ FT}$$

التحليل

تؤكد معادلة الانحدار في أعلاه على تطابق التقدير مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، فجاءت الإشارات جميعها موجبة باستثناء متغير التحرر من الفساد (fc)، وعند مراجعة البيانات نجد أن هذا المؤشر في دولة البحرين بدأ بالهبوط خلال الأعوام 2005-2010، ما يؤشر ارتفاع معدلات الفساد المالي قليلا عن الأعوام السابقة للمدة المذكورة، أما المتغيرات الأخرى فهي جميعاً متزايدة ولكن بوتائر مختلفة، الأمر الذي يؤكد

فرضية البحث على وجود علاقة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختبار F

ويحاول اختبار (F) أن يجيب على السؤال هل افلح النموذج في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ويختبر الفرضية؟ وأن فرضية العدم تقول انه لا يوجد علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وتقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي $k-1$ ودرجة حرية المقام $n-k$ ، فإذا كانت القيمة المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرض البديل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة ذو تأثير في المتغير التابع، أما إذا كانت القيمة المحتسبة اصغر من الجدولية فان ذلك يعني قبول فرضية العدم H_0 أي أن العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي انه ليس ثمة تأثير من أي متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفي النموذج الذي تم اختياره فإن قيمة (F) كانت (4.70) ونقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي (8-7=1) إذ أن $k-1$ (عدد المتغيرات-1)، ودرجة حرية المقام $n-k$ (عدد المشاهدات-عدد المتغيرات)، فكانت (F) الجدولية (3.89) بمستوى معنوية (1%) وهي أصغر من (F) المحسوبة لذلك نرفض فرضية العدم H_0 وتقبل الفرض البديل H_1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة ذو تأثير في المتغير التابع.

اختبار T

ظهرت قيم (t) كالآتي:

Predictor	T
constant	-1.26
BF	0.72
FFG	0.22
MF	0.86
IF	1.46
FFP	0.11
PR	0.01
FC	4.17
FT	2.8

فإن (t) للثابت كانت (-1.26) وللمتغير المستقل (BF) كانت (0.72) وللمتغير المستقل (FFG) كانت (0.22) وللمتغير المستقل (MF)

كانت (0.86) وللمتغير المستقل (IF) كانت (1.46) وللمتغير المستقل (FFP) كانت (0.11) وللمتغير المستقل (PR) كانت (0.01) وللمتغير المستقل (FC) كانت (4.17)، وللمتغير المستقل (FT) كانت (2.8)، وعند مقارنة (t) المقدرة مع (t) الجدولية بدرجات حرية (n-k) أي (16) نجد الآتي:

- إن (t) المقدرة للثابت تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 10%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (BF) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 10%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (FFG) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 10%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (MF) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 10%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (IF) تزيد على (t) الجدولية بمستوى معنوية 10%..
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (FFP) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 1%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (PR) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 1%.
- إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (FC) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 1%.

وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل كون (t) المقدرة (المحتسبة) لجميع متغيرات النموذج هي أكبر من (t) الجدولية وبمستوى معنوية مرتفع جداً.

معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المصحح:

بعد ملاحظة النتائج وجدنا أن معامل التحديد يساوي (90.4%) وهذا يعني أن حدود 90.4% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل. أما معامل التحديد المصحح (R square Adjusted) فبلغت قيمته (71.1%) وهذا طبيعي كون أن معامل التحديد المصحح تنخفض قيمته كلما ازداد عدد المتغيرات المستقلة.

$$R-Sq = 90.4\% \quad R-Sq(adj) = 71.1\%$$

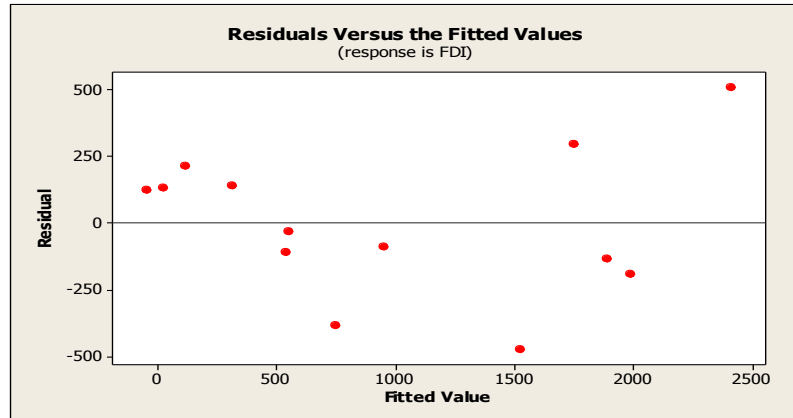
Durbin-Watson

بما أن قيمة D.W بلغت (2.85805) فهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (du, dl) والبالغة (0.343 ، 2.727) على التوالي

وعند مستوى معنوية 5%، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

شكل -1-

Residuals vs Fits for FDI



ثانياً. تونس

اختبار الاستقرار للمتغيرات المستقلة

اثبت اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار (ديكي - فولر) الموسع، عن طريق برنامج (Eviwes) خلو النموذج الخاص بدولة تونس من جذر الوحدة، أي أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة (في الفرق الأول) عدا متغير الإنفاق الحكومي فهو مستقر عند مستواه، لذا تم استبعاده من النموذج، وكذلك تم استبعاد متغير حقوق الملكية كون السلسلة الزمنية الخاصة به منفردة، إذ تتشابه جميع مشاهداتها.

وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرض البديل، والجدول الاتي

يوضح نتائج اختبارات الاستقرارية للسلسلة المذكورة:

المتغير	عند مستوى (0)			الفرق الأول (1)		
	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة
التحرر من الفساد (FC)	-0.657841	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	4.437582	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة
الحرية المالية في النشاط الخاص (FFP)	-2.013046	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	3.372526	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة
حرية الاستثمار (FI)	2.139177	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	3.635150	1% (-4.0681) 5% (-3.1222) 10% (-2.7042)	مستقرة

الحرية النقدية (MF)	0.739667-	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	2.750015-	1%(-4.0681) 5%(-3.1222) 10%(-2.7042)	مستقرة	%10
الإنفاق الحكومي (GE)	3.315682-	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	مستقرة عند مستوى I(0)		1%(-4.0681) 5%(-3.1222) 10%(-2.7042)		
الحرية المالية التي توفرها الحكومة (FFG)	-2.593729	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	3.880987-	1%(-4.0681) 5%(-3.1222) 10%(-2.7042)	مستقرة	%5
حرية التجارة (FT)	-1.756876	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	-2.969083	1%(-4.0681) 5%(-3.1222) 10%(-2.7042)	مستقرة	%10
حرية ممارسة الأعمال (FB)	1.768180-	1% (-4.0113) 5% (-3.1003) 10% (-2.6927)	غير مستقرة	3.663917-	1%(-4.0681) 5%(-3.1222) 10%(-2.7042)	مستقرة	%5

تقدير النموذج:

بعد تقدير معادلة الانحدار وفق طريقة (OLS) وجدنا أن أفضل النتائج والتي تتطابق وفرضيات النظرية الاقتصادية هي تقدير البيانات بعد اخذ لوغاريتم الطرفين (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) وكانت معادلة الانحدار هي:

$$fd = 294 - 9.66 \log fc + 4.11 \log fb + 1.04 \log ft + 43.7 \log ffg + 11.1 \log mf + 3.36 \log fi + 1.50 \log ffp$$

التحليل

اختبار F

وفي النموذج الذي تم اختياره فإن قيمة (F) كانت (4.68) ونقارن قيمة (F) المحسوبة مع (F) الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي (8-1) (7=1) إذ أن k-1 (عدد المتغيرات-1)، ودرجة حرية المقام (8-16) (8=8) إذ أن n-k (عدد المشاهدات-عدد المتغيرات)، فكانت (F) الجدولية (3.89) بمستوى معنوية (1%) وهي أصغر من (F) المحسوبة لذلك نرفض فرضية العدم H0 وتقبل الفرض البديل H1 أي أن العلاقة المدروسة معنوية، وهناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة ذو تأثير في المتغير التابع.

اختبار T

ظهرت قيم (t) كالاتي:

T	Predictor
4.87	Constant
-2.78	fc

-2.20	fb
1.91	ft
-4.48	ffg
-1.62	mf
-4.19	fi
1.69	ffp

فأن (t) للثابت كانت (4.87) وللمتغير المستقل (fc) كانت (-2.78) وللمتغير المستقل (fb) كانت (-2.20) وللمتغير المستقل (ft) كانت (1.91) وللمتغير المستقل (ffg) كانت (-4.48) وللمتغير المستقل (mf) كانت (-1.62) وللمتغير المستقل (fi) كانت (-4.19) وللمتغير المستقل (ffp) كانت (1.69) وعند مقارنة (t) المقدرة مع (t) الجدولية بدرجات حرية (n-k) أي (16) نجد الآتي:

- إن (t) المقدرة للثابت تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 0.1%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (fc) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 0.1%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (fb) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 0.5%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (ft) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 0.5%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (ffg) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 0.1%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (mf) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 10%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (fi) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 0.1%.
 - إن (t) المقدرة للمتغير المستقل (ffp) تزيد على (t) الجدولية، وبمستوى معنوية 10%.
- وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل كون (t) المقدرة (المحتسبة) لجميع متغيرات النموذج هي أكبر من (t) الجدولية وبمستوى معنوية مرتفع جداً .

معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المصحح:

بعد ملاحظة النتائج وجدنا أن معامل التحديد يساوي (80.4%) وهذا يعني أن حدود 80.4% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل.

أما معامل التحديد المصحح (R square Adjusted) فبلغت قيمته (63.2%) وهذا طبيعي كون أن معامل التحديد المصحح تنخفض قيمته كلما ازداد عدد المتغيرات المستقلة.

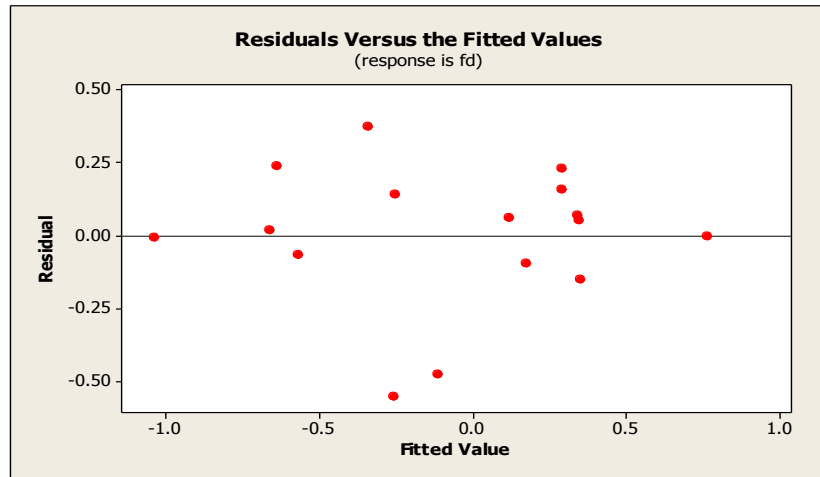
$$R-Sq = 80.4\% \quad R-Sq(adj) = 63.2\%$$

Durbin-Watson

بما أن قيمة D.W بلغت (2.73958) فهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (du, dl) والبالغة (0.343 ، 2.727) على التوالي وعند مستوى معنوية 5%، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

شكل-2-

Residuals vs Fits for FDI



• الاستنتاجات

- بات موضوع جذب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية إحدى الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام السياسات الاقتصادية في تلك الدول لما لها من دور في الاقتصادات المحلية.

- أنشأت مجموعة من مؤسسات التقييم الاستثماري من مثل Heritage Foundation، ومؤسسة الشؤون المالية، ومؤسسة Political Risk Services، تقوم هذه المؤسسات بوضع مجموعة من المؤشرات التي تدل على مدى ملائمة المناخ السائد في دول العالم لدخول الاستثمارات الأجنبية.

- أصبحت هذه المؤشرات، وما تحويها من عوامل فرعية، البوصلة التي تدل رؤوس الأموال على الأماكن المهيأة لاستقبالها، ومن بين أكثر المؤشرات شيوعاً وأهمية هو مؤشر الحرية الاقتصادية.

- من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي فقد اثبتت اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية خلو النموذج الخاص بدولة البحرين من جذر الوحدة، أي أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة

(في الفرق الأول) عدا متغير الإنفاق الحكومي فهو مستقر عند مستواه، لذا تم استبعاده من النموذج.

- أكدت معادلة الانحدار لنموذج دولة البحرين على تطابق التقدير مع النظرية الاقتصادية التي توضح أن هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاهتمام المحلي برفع مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية، فجاءت الإشارات جميعها موجبة باستثناء متغير التحرر من الفساد، وعند مراجعة البيانات وجدنا أن هذا المؤشر في دولة البحرين بدأ بالهبوط خلال الأعوام 2005-2010، ما يؤثر ارتفاع معدلات الفساد المالي قليلاً عن الأعوام السابقة لمدة البحث.
- اثبت اختبار أستقرارية السلاسل الزمنية خلو النموذج الخاص بدولة تونس من جذر الوحدة، أي أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة (في الفرق الأول) عدا متغير الإنفاق الحكومي فهو مستقر عند مستواه، لذا تم استبعاده من النموذج، وكذلك تم استبعاد متغير حقوق الملكية كون السلسلة الزمنية الخاصة به منفردة، إذ تتشابه جميع مشاهداتها.

• التوصيات

- تؤدي السياسات الحكومية دوراً فعالاً في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن الاهتمام بقوانين الاستثمار المحلية يعد المفتاح الرئيس للولوج إلى سوق الاستثمار العالمي، مع الأخذ بنظر الاعتبار تعديل قوانين الاستثمار بصورة مستمرة وبما يتلاءم والبيئة الاستثمارية الدولية ومتغيراتها المتسارعة.
- ينبغي أيضاً العمل على مواءمة القوانين التي تحكم آلية سير الإجراءات الروتينية ذات الصلة بعمليات الاستثمار لما لها من دور فاعل في عملية الاستثمار، فمن الممكن أن تكون تلك الإجراءات عامل جذب أو عامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إن استحداث مؤسسات محلية خاصة بمتابعة مؤشرات جذب الاستثمار هو من الأمور الملحة اليوم، بسبب تدني مكانة الدول العربية بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة في المؤشرات التي تصدرها المؤسسات الدولية بخصوص مرتبة الدول من مؤشرات الحرية الاقتصادية.
- مؤائمة الخطط الاقتصادية لوزارات الدولة ذات العلاقة برسم السياسات المالية والنقدية وسوق العمل مع المتطلبات التي تؤكد عليها مؤشرات الحرية الاقتصادية، لغرض رفع ترتيب البلد ضمن هذه المؤشرات، الأمر الذي سيجعله من البلدان الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

المصادر:

المصادر العربية:

1. د. فلاح خلف علي الربيعي، أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الجندول السنة الثانية: العدد 23: تموز 2005.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، 2010.
3. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008، ص ص 27-35.

المصادر الأجنبية:

1. John T. Cummings, Economic freedom indices, Their USA as tools for monitoring and evaluation, SCS, Working Paper Number 00/01. April 2000, page 8
2. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 1995.
3. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 1996.
4. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 1997.
5. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 1998.
6. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 1999.
7. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2000.
8. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2001.
9. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2002.
10. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2003.
11. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2004.
12. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2005.
13. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2006.
14. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2007.
15. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2008.
16. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2009.
17. Economic freedom Report. Heritage Foundation, 2010.
18. Alasrag, Hussien, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA Paper No. 2230, December 2005.
19. Rahim M. Quazi, Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia, Prairie View A&M University, College of Business, February 2007, USA, working paper NO. F21, O53,
20. Grazia letto-Gillies, The nation-state and the theory of the transnational corporation, CEV, London South Bank University, 2011.

21. United Nation Conference on Trade and Development, World Investment Report. 2010.

الملاحق

الملحق -1-

مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية

الوزن الكلي للعامل	العامل		
الوزن الكلي للمتغير	وزن المتغير في العامل	المتغير	
0.100		السياسة التجارية	أولاً.
		معدل التعريفية الجمركية	1.
		الحواجز الاخرى غير الجمركية	2.
		الفساد في دوائر الجمارك	3.
حساب الدرجة			
- متوسط التعريفية الجمركية: معدل أقل من 4% : لا توجد حواجز غير جمركية. - متوسط معدل التعريفية الجمركية: من 5% إلى 9% : حواجز جمركية منخفضة. - متوسط معدل التعريفية الجمركية من 10% إلى 14% حواجز غير جمركية معتدلة. - متوسط معدل التعريفية الجمركية بنسبة 15% إلى 19% ارتفاع حواجز غير جمركية مرتفعة. - متوسط معدل التعريفية الجمركية أعلى من 20% حواجز غير جمركية عالية جداً.			
0.100		الاعباء المالية الحكومية	ثانياً
		اعلى معدل ضريبة على الدخل	1.
		معدل الضريبة الذي ينطبق ومستوى معدل الدخل	2.
		أعلى معدل ضرائب على أرباح الشركات	3.
		نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي	4.
حساب الدرجة			
الضرائب:			
- لا توجد ضريبة على الدخل أو ضريبة ثابتة تقل عن 10% : ضريبة معدومة أو محدودة. - أعلى ضريبة تقل عن 25%، أو ضريبة ثابتة بين 10% و 20%، أو أعلى معدل أقل من 40% مع فرض ضريبة على الدخل أقل من 10% : ضريبة ثابتة أو أعلى معدل تصاعدي أقل من 25%. - أعلى نسبة بين 25% و 35%، أو فرض ضريبة على الدخل أقل من 15%، أو ضريبة ثابتة تفوق 25%، أو تصاعدية بمعدل ما بين 25% و 35%. - أعلى نسبة بين 35% و 50%، أو ضريبة على الدخل ما بين 15% و 20%، أعلى معدل ضريبة تصاعدية بين 35% و 45% : الهيكل الضريبي إما غير متكامل أو في حالة من الفوضى. - أعلى نسبة تزيد عن 50% وضريبة على الدخل ما بين 20% و 25%، أو، بغض النظر عن معدل أعلى، وضريبة في المتوسط دخل أكثر من 25%، أعلى معدل ضريبة تصاعدية أكثر من 45.			
النفقات الحكومية:			
- أقل من 15% من الناتج المحلي الإجمالي لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ - ما بين 15% و 25% بالنسبة للبلدان المتقدمة وبين 15% و 20% بالنسبة للبلدان			

النامية؛			
• بين 25% و 35% بالنسبة للبلدان المتقدمة وبين 20% و 25% بالنسبة للبلدان النامية؛ • ما بين 35% و 45% في البلدان المتقدمة وبين 25% و 30% للبلدان النامية؛ • فوق 45% في البلدان المتقدمة وأكثر من 30% في البلدان النامية.			
0.100		تدخل الحكومة بالاقتصاد	ثالثاً.
		نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي	1.
		نسبة الملكية الحكومية في قطاع الاعمال والصناعة	2.
		حصة الحكومة بإيرادات المشاريع المحلية	3.
		المخرجات الاقتصادية المنتجة من قبل الحكومة	4.
حساب الدرجة			
• الاستهلاك الحكومي أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ لا تمتلك الحكومة مشاريع. • الاستهلاك الحكومي بين 10 % و 25 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ بضعة مشاريع حكومية (ومثال على ذلك: -، الخدمة البريدية). • الاستهلاك الحكومي بين 25 % و 35 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ عدة مشاريع حكومية (ومثال على ذلك: -، اتصالات وبنوك و طاقة). • الاستهلاك الحكومي بين 35 % و 45 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ الكثير من المشاريع الحكومية (ومثال على ذلك: -، النقل والتوزيع والتصنيع). • الاستهلاك الحكومي أكثر من 45 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ بضعة مشاريع خاصة.			
0.100		السياسة النقدية	رابعاً.
		معدل التضخم	1.
حساب الدرجة			
• معدل التضخم أقل من 3 %؛ • معدل التضخم بين 3 % و 6 %؛ • معدل التضخم بين 6 % و 12 %؛ • معدل التضخم بين 12 % و 20 %؛ • معدل التضخم على 20 %.			
0.100		تدفق رأس المال وسياسات الاستثمار الاجنبي	خامساً.
		قانون الاستثمار الأجنبي	1.
		القيود على الملكية الأجنبية	2.
		القيود المفروضة على فتح الصناعات أمام الاستثمار الأجنبي	3.
		القيود المفروضة على الشركات الأجنبية	4.
		القيود المفروضة على ملكية الأجانب للأراضي	5.
		التعامل على قدم المساواة بين الشركات الأجنبية والمحلية	6.
		فرض قيود على تحويل الارباح	7.
		التمويل المحلي المتاح للشركات الأجنبية	8.
حساب الدرجة			

• درجة انفتاح وعدم تحيز قانون الاستثمار الأجنبي. • القيود على الاستثمار (على سبيل المثال الموارد الطبيعية). • القيود واسعة النطاق المفروضة على الاستثمارات، ولكن السياسة الرسمية تتوافق مع قانون الاستثمار، حجم البيروقراطية في الحصول على الموافقات اللازمة للبدء بالعملية الاستثمارية. • عملية الحصول على الاجازات الاستثمارية وطبيعة الاجراءات البيروقراطية. • فعالية الاجراءات المعرقلة للاستثمار الأجنبي؛ الفساد المستشري			
سادساً.	العمل المصرفي	0.100	
1.	حجم ملكية الحكومة للمصارف		
2.	القيود المفروضة على فتح مصارف وفروع لمصارف اجنبية		
3.	القيود الحكومية في فتح الائتمانات		
4.	اللوائح الحكومية (مثل التأمين على الودائع)		
5.	الحرية المصرفية في تقديم مختلف الخدمات المصرفية		
حساب الدرجة • عدد قليل جدا من القيود المفروضة على المصارف الأجنبية: المصارف يمكن أن تقدم جميع أنواع الخدمات المالية؛ قليلة، إن وجدت، المصارف الحكومية، قليلة، وأن وجدت فهل تقوم بالتأمين على الودائع. • القليل من القيود على البنوك الأجنبية، وبعض القيود المفروضة على الخدمات المالية، التأمين على الودائع، ووجود بعض الحواجز أمام البنوك المحلية. • نفوذ حكومي كبير على المصارف، وبعض المصارف المملوكة للحكومة؛ تقوم بفرض قيود صارمة على الائتمان الحكومي: قيود كبيرة على العمل المصرفي. • النظام المصرفي في حالة انتقال؛ الرقابة الحكومية صارمة، ووجود نسبة من الفساد، ويكاد لا يوجد عمليات لإنشاء مصارف جديدة. • النظام المصرفي في حالة من الفوضى، البنوك بدائية، ومعظم القروض تمنح من قبل المؤسسات الحكومية، الفساد مستشري.			
سابعاً.	السيطرة على الاسعار والاجور	0.100	
1.	قوانين أجور في أدنى حد.		
2.	تحديد الأسعار بحرية دون تدخل الحكومة.		
3.	وجود ضوابط حكومية للأسعار.		
4.	مدى الرقابة على الأسعار.		
5.	الإعانات الحكومية التي تؤثر على الأسعار.		
حساب الدرجة • الأجور والأسعار يحددها السوق، ولا وجود لحد أدنى للأجور. • معظم الأسعار تحددها السوق، ولكن بعضها تحددها الحكومة أو الاحتكارات. • خليط من السوق والحكومة في وضع الأجور والأسعار، أو سيطرة كبيرة للحكومة في تحديد الأجور أو الأسعار. • وجود نظام للبطاقة التموينية؛ والأجور و الأسعار تحدد من قبل الحكومة بشكل واسع الانتشار. • سيطرة حكومية شبه كاملة في تحديد الاجور والاسعار.			
ثامناً.	حقوق الملكية	0.100	

1.	لاوجود لأي نفوذ حكومي في النظام القضائي	
2.	قواعد التجارة يتم تحديدها من خلال عقود	
3.	السماح للتحكيم الأجنبي لفض المنازعات التجارية	
4.	وجود حق حكومي لنزع الملكية	
5.	الفساد داخل السلطة القضائية	
6.	التأخير في القرارات القضائية	
7.	الملكية الخاصة مشروعة قانوناً ومحمية	
حساب الدرجة - الملكية الخاصة مضمونة، والنظام القضائي يفرض عقوبات على العقود غير القانونية ويعاقب على مصادرة الممتلكات. - الملكية الخاصة مضمونة، ولكن هناك تراخي في التنفيذ، والمصادرة بعيدة الاحتمال. - بعض حقوق الملكية معترف بها (على سبيل المثال الأرض)، ولكن تخضع لتأميم؛ والمصادرة ممكنة، وهناك تأثير حكومي على السلطة القضائية. - حقوق الملكية تقتصر على الامور الشخصية، والمصادرة محتملة، السلطة القضائية ليست مستقلة، انهيار في النظام القضائي. - لا وجود للملكية الخاصة؛ على الاغلب جميع الممتلكات تنتمي إلى الدولة، و البلد يتفشى فيه الفساد فاسد حتى الفوضى، حماية الملكية الخاصة غير موجود.		
تاسعاً.	التشريعات	0.100
1.	متطلبات الترخيص تلائم الأعمال.	
2.	سهولة الحصول على رخصة عمل.	
3.	الفساد في الاجراءات البيروقراطية.	
4.	لوائح العمل مصممه على اساس أسبوع عمل، ووجود	
5.	إجازة مدفوعة الأجر، وما إلى ذلك.	
6.	البيئة والسلامة واللوائح الصحية للعمال.	
7.	لوائح العمل تفرض عبئاً على الأعمال	
حساب الدرجة - التشريعات النافذة هي تشريعات متكاملة وتطبق بشكل موحد على جميع الأعمال؛ وغير مرهقة، الفساد غير موجود. - إجراءات الترخيص مبسطة؛ التشريعات النافذة هي تشريعات شبه متكاملة وتطبق على الاغلب بشكل موحد على جميع الأعمال، الفساد موجود ولكن لم يصل الى حد المشكلة. - لهائج العمل، تطبة، حذافا وغالبا لا تسر بسهولة ملحوظة؛ احداثات الترخيص، معقدة، واللوائح التنظيمية تفرض أعباء كبيرة، نسبة ملكية الدولة للمشاريع كبيرة، الفساد موجود. - للحكومة نصيب من الإنتاج، وتتبع نظام التخطيط، وجود لحواجز كبيرة على انشاء المشاريع التجارية، عملية الحصول على تراخيص العمل معقدة، الرشاوى ضرورية أحياناً، الفساد مرهق.		

الحكومة تشجع إنشاء الشركات الجديدة، الفساد مستشري، واللوائح التشريعية عشوائية.			
عاشراً.	عمليات السوق السوداء		0.100
1.	تهريب		
2.	قرصنة على الملكية الفكرية		
3.	سوق سوداء في المنتجات الزراعية		
4.	سوق سوداء في الصناعة		
5.	سوق سوداء في الخدمات		
6.	سوق سوداء في النقل		
7.	سوق سوداء في العمل		
حساب الدرجة نشاط قليل جداً للسوق السوداء، تقتصر على أمور جديدة مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة. معدل منخفض للسوق السوداء وبعض عمليات القرصنة، ووجود لبعض أسواق سوداء للملكية الفكرية. معدل متوسط، للسوق السوداء وبعض النشاط في قطاعات العمل، والزراعة والنقل؛ مستويات معتدلة من القرصنة الفكرية. معدل عالٍ للسوق السوداء، ونشاط كبير في القرصنة الفكرية، والسلع الاستهلاكية المهربة، وكذلك في مجال الخدمات، مثل الكهرباء والنقل والاتصالات السلكية. معدل عالٍ جداً لنشاطات السوق السوداء			
المجموع الكلي			1.000

Source: Index of Economic Freedom, Heritage Foundation, 2000.

الملحق -2-

مؤشر الحرية الاقتصادية/البحرين

السنة	حرية العمل	التحرر من الفساد	حقوق الملكية	الحرية المالية في النشاط الخاص	حرية الاستثمار	الحرية النقدية	الانفاق الحكومي	الحرية المالية التي توفرها الحكومة	حرية التجارة	حرية ممارسة الأعمال
1995	N/A	70.0	60.0	70.0	50.0	86.7	71.7	99.4	78.4	100.0
1996	N/A	70.0	60.0	70.0	50.0	89.1	72.5	99.4	77.0	100.0
1997	N/A	70.0	60.0	70.0	50.0	85.2	73.4	99.5	77.0	100.0
1998	N/A	70.0	60.0	70.0	50.0	89.6	78.1	99.4	78.4	85.0
1999	N/A	70.0	60.0	70.0	50.0	83.5	80.8	99.4	78.4	85.0
2000	N/A	70.0	60.0	70.0	50.0	89.2	79.7	99.6	77.6	85.0
2001	N/A	70.0	60.0	80.0	50.0	90.3	73.0	99.2	75.4	85.0
2002	N/A	50.0	30.0	50.0	70.0	82.8	71.2	65.0	60.0	70.0
2003	N/A	70.0	70.0	80.0	50.0	83.4	79.2	99.5	69.6	85.0
2004	N/A	70.0	60.0	80.0	50.0	84.7	76.6	99.5	69.6	85.0
2005	40.0	61.0	70.0	80.0	50.0	89.0	68.1	99.5	69.6	85.0
2006	40.0	58.0	70.0	90.0	50.0	86.3	73.2	99.4	69.6	80.0
2007	40.0	58.0	60.0	90.0	50.0	80.1	75.3	99.4	79.6	80.0
2008	40.0	57.0	60.0	90.0	60.0	74.3	80.3	99.7	80.8	80.0
2009	61.3	29.0	40.0	50.0	50.0	65.9	66.1	89.5	63.4	64.7
2010	89.4	54.0	60.0	80.0	65.0	73.4	80.8	99.9	82.9	77.8

Source: Index of Economic Freedom Indicators, Heritage Foundation, 1995-2010.

الملحق -3-

مؤشر الحرية الاقتصادية/تونس

السنه	حرية العمل	التحرر من الفساد	حقوق الملكية	الحرية المالية في النشاط الخاص	حرية الاستثمار	الحرية النقدية	الانفاق الحكومي	الحرية المالية التي توفرها الحكومة	حرية التجارة	حرية ممارسة الاعمال
1995	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	81.1	69.1	69.7	45.4	85.0
1996	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	81.4	64.3	69.5	35.0	85.0
1997	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	80.0	65.7	68.8	35.0	85.0
1998	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	81.7	64.3	69.3	35.0	85.0
1999	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	82.5	62.0	69.2	46.6	70.0
2000	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	83.5	71.2	69.3	38.2	70.0
2001	N/A	50.0	50.0	50.0	70.0	84.2	58.9	68.7	45.2	70.0
2002	N/A	52.0	50.0	50.0	70.0	84.3	69.3	68.8	27.2	70.0
2003	N/A	53.0	50.0	50.0	50.0	85.4	67.9	68.8	27.4	70.0
2004	N/A	48.0	50.0	50.0	50.0	84.9	69.3	70.8	32.4	70.0
2005	62.7	49.0	50.0	30.0	30.0	84.7	76.8	70.9	30.2	70.0
2006	61.7	50.0	50.0	30.0	30.0	83.5	77.8	73.3	38.6	80.3
2007	61.0	49.0	50.0	30.0	30.0	80.1	78.5	73.3	71.8	78.9
2008	62.3	46.0	50.0	30.0	30.0	77.6	77.1	76.4	71.8	80.1
2009	60.1	42.0	50.0	30.0	30.0	78.4	78.3	76.5	53.0	81.6
2010	67.4	44.0	50.0	30.0	35.0	76.5	78.5	74.4	53.5	80.2

Source: Index of Economic Freedom Indicators, Heritage Foundation, 1995–2010.

الملحق -4-

معدل التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عيني

البحث 1995-2010

السنه	الدولة	البحرين	تونس
1995	0.21	-0.64	
1996	0.21	0.03	
1997	0.85	0.45	
1998	0.07	-0.81	
1999	0.03	0.52	
2000	0.09	-0.59	
2001	0.09	0.40	
2002	0.01	-0.40	

0.08	0.03	2003
0.18	0.08	2004
0.76	0.09	2005
-1.04	0.12	2006
0.41	0.35	2007
-0.63	0.15	2008
-0.11	0.13	2009
0.20	0.66	2010

Source: ECONOMIC FREEDOM REPORT. HERITAGE FOUNDATION, 1995-2011.